الجمهوريــة التونسيـة

مجلس نواب الشعب
لجنة التشريع العام

المدة النيابية 2023-2028
الدورة العادية الثالثة 2024-2025

محضر اجتماع لجنة التشريع العام

- **تاريخ الاجتماع:** الجمعة 07 نوفمبر 2025
- **جدول الأعمال:** جلسة مشتركة مع لجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية للمجلس الوطني للجهات والاقاليم للاستماع إلى ممثلي وزارة العدل حول مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2026.

- **الحضور:**

الحاضرون: (06) المعتذرون (02) الغائبون (07)

الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: (03)

❖ **افتتاح الجلسة** : الساعة 10و30 دق.

❖ **رفع الجلســة** : الساعة 15و10دق.

❖ أعمال اللجنتين:

في إطار دراسة مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026، وبناء على قرار مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 16 أكتوبر 2026، لإبداء الرأي في مهمة العدل من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 والإعلام بتعيين المجلس الوطني للجهات والاقاليم للجان المعنية بمناقشة المهمات من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 الوارد بتاريخ 22 أكتوبر 2025، عقدت لجنة التشريع العام بمجلس نواب الشعب ولجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية للمجلس الوطني للجهات والاقاليم جلسة يوم 07نوفمبر 2025 استمعتا خلالها إلى ممثلي وزارة العدل حول مهمة العدل لسنة 2026 .

وتولّى ممثلو وزارة العدل في مستهل الجلسة تقديم عرضا تضمن ملامح مشروع مخطط التنمية القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2026-2030 الذي يندرج في ظل رؤية :**"عدالة أيسر نفاذ، أكثر فاعلية، جوهرها الإنسان "**حسب ما أفدوا به .

وأوضحوا أن الأهداف الاستراتيجية لمهمة العدل تتمثل في:

1. **تيسير النفاذ إلى العدالة: نحو عدالة اجتماعية وإدماجية قوامها معالجة العوائق القانونية والعوائق المادية**
2. **تعزيز فاعلية المنظومة العدلية من خلال تحقيق النجاعة الوظيفية والمرور من عدالة الفصل إلى عدالة الحلول إضافة إلى تحقيق النجاعة الهيكلية والمرور من عدالة تقليدية إلى عدالة ذكية.**
3. **تعزيز الثقة في عدالة جوهرها الإنسان من خلال تعزيز الثقة في القضاء و أنسنة العقاب وتنفيذ العقوبة.**

وبيّنوا أنه قد تم تبويب خارطة البرامج لمهمة العدل باعتماد ثلاث برامج : **برنامج العدل ،برنامج السجون والإصلاح وبرنامج القيادة والمساندة .**

واستعرض ممثلو وزارة العدل إثـــر ذلك أهم احصائيات النشاط القضائي خلال السنـــة القضائية 2024-2025 حيث أفادوا أن إجمالي النشاط القضائي (عدد القضايا الواردة) على المحاكم الابتدائية قد شهد ارتفاعاً بنسبة 20.9% مقارنة بالسنة القضائية السابقة كما شهد الفصل في القضايا ارتفاعا بنسبة 5,4% مقارنة بالسنة السابقة.

وأضافوا أنه بالنسبة للمحاكم الاستئنافية شهد إجمالي النشاط القضائي ارتفاعاً بنسبة **6%** مقارنة بالسنة القضائية السابقة،كما شهد الفصل في القضايا ارتفاعا بنسبة **0,4 %** مقارنة بالسنة السابقة ،أما

بالنسبة لمحكمة التعقيب فقد شهد إجمالي النشاط القضائي (عدد القضايا الواردة) انخفاضا بنسبة **12.4-%** مقارنة بالسنة القضائية السابقة، معتبرين أن ذلك يعكس نسبة رضا على الأحكام الاستئنافية.

كما شهد الفصل في القضايا ارتفاعا ب**9,1 %** مقارنة بالسنة السابقة.

وأفاد ممثلو وزارة العدل أنه تمّ تقدير ميزانية مهمة العدل لسنة 2026 في حدود **1025,5 مليون دينار** مقابل **984 مليون دينار** خلال سنة 2025، أي بزيادة 41,5 مليون دينار تمثل نسبة في حدود 4.22%

و أشاروا إلى أن مهمة العدل تمثّل حوالي **1.6%** من جملة النفقات العامة للدولة و**حوالي 1,28 %** من مجموع ميزانية الدولة لسنة 2026، تتوزع حسب البرامج الثلاث للمهمة .واستعرضوا في هذا السياق البيانات التفصيلية للمهمة حسب طبيعة البرامج والنفقات.

- توزيع ميزانية المهمة لسنة 2026 حسب النفقات -

بيـــــــان النفقات	إنجازات 2024	قانون المالية 2025 (1)	تقديرات 2026 (2)		نسبة التطور		النسبة العامة 2026	نسبتها العامة 2025
			تعهد	دفع -2	المبلغ (2)-(1)	النسبة %		
نفقات التأجير	768 399	818 004	820 785	820 785	2 781	**0,34%**	80,0%	83%
نفقات التسيير	102 576	96 859	104 970	104 970	8 111	**8,37%**	10,2%	10 %
نفقات التدخلات	11 297	14 237	19 051	19 051	4 814	**33,81%**	1,9%	1 %
نفقات الاستثمار	38 246	54 900	89 215	80 694	25 794	**46,98%**	7,9%	6%
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0			
المجموع	**920 518**	**984 000**	**1034 021**	**1025 500**	**41 500**	**4,22%**	100%	100%

- توزيع ميزانية المهمة لسنة 2026 حسب البرامج -

نفقات الوزارة حسب البرامج	إنجازات 2024	قانون المالية 2025(1)	تقديرات 2026		نسبة التطور	
			تعهد	دفع	المبلغ	النسبة %
برنامج العدل	370398	393 756	451 046	418 635	24 879	**6,32%**
برنامج السّجون والإصلاح	504495	532 764	529 410	537 350	4 586	**0,86%**

برنامج القيادة والمساندة	45625	57 480	53 565	69 515	12 035	**20,94%**
المجموع	**920 518**	**984 000**	**1034 021**	**1025 500**	**41 500**	**4,22%**

واستعرض ممثلو الوزارة من جهة أخرى أهم إنجازات وزارة العدل في تطوير البنية التحتية للمنظومة القضائية والسجنية خلال الفترة 2021-2025، هذا إلى جانب عدد من المشاريع بصدد الإنجاز تهم سواء المنظومة القضائية أو المنظومة السجنية. حيث أفادوا أنه تمّ بناء محكمة الناحية بتونس، هدم وإعادة بناء الفرع العقاري بمدنين، بناء المحكمة الإبتدائية سوسة 2، هدم وإعادة بناء محكمة الناحية سوسة 1،توسعة محكمة الناحية بعين دراهم، توسعة محكمة الناحية بتطاوين، بناء محكمة الناحية بالكاف، بناء الفرع العقاري بالكاف، بناء مجمع الهياكل الفنية لوزارة العدل، بناء محكمة الناحية بنابل، بناء محكمة الناحية حمام الأنف.

كما تمّ توسعة المعهد الأعلى للقضاء، والمحكمة الابتدائية بالمهدية، وبناء سجن بلّي، وتوسعة وتهيئة سجن المرناقية إضافة إلى تهيئة عدد 02 ملعب رياضي بالمدرسة الوطنية للسجون والإصلاح وملعب رياضي بسجن مرناق

وبخصوص المشاريع المبرمجة لسنة 2026، أفادوا أنه سيتواصل تطوير البنية التحتية للمنظومة القضائية والسجنية، حيث تمت برمجة بناء مقر جديد لمحكمة التعقيب وفتح دائرة جنائية بالمحكمة الابتدائية بسوسة 2 ، إحداث محكمة الناحية بحاجب العيون والمحكمة الابتدائية بجربة ومحكمة الاستئناف بالمهدية، بناء سجن باجة، بناء مجمع نساء بسجن المنستير، توسعة سجن برج الرومي (قسط 2)،تهيئة وحدة استشفائية بسجن الرابطة و توسعة مركز إصلاح الأطفال الجانحين بقمرت.

كما أضافوا أنه تمت برمجة مشاريع للتحول الرقمي التي ستعمل على تدعيم البنية التحتية الرقمية ، حيث أفاد ممثلو وزارة العدل انه سيتم مواصلة تركيز منظومات المحاكمات عن بعد ، وتركيز منظومة « **Jshare** » في المادة المدنية، تركيز المنظومة الإعلامية الجديدة للقضاء العقاري، وتركيز النظام المعلوماتي الجديد في المادة الجزائية، والبوابة الالكترونية للخدمات العدلية على الخط، وتطوير منظومة الأرشفة الالكترونية للأحكام ودفاتر عدول الاشهاد.

وأضافوا أن برنامج التحول الرقمي سيشمل المؤسسة السجنية حيث تمّ برمجة مشاريع متعلقة بالعقوبات البديلة، وأساسا اعتماد السوار الإلكتروني سواء بالنسبة للموقوفين تحفظيا أو للمحكوم عليهم، وقد تمّ اقتناء 200 سوار الكتروني بكلفة 1,6 مليون دينار.

وفي تفاعلهم، ثمن النواب عمل وزارة العدل للنهوض بالمرفق القضائي والمجهودات المبذولة لإرساء إدارة إلكترونية سريعة تراعي مسألة الزمن القضائي وتسعى إلى تقليص آجال التقاضي.

وتمحورت جملة تساؤلات وملاحظات النواب حول الوضع الحالي للقضاء وعدد من المسائل التي تتصل بتطوير وتحسين المرفق العام القضائي والمنظومة القضائية.

حيث أكّد السادة النواب على ضرورة رقمنة المرفق القضائي الذي لم يعد امتيازا بل أصبح من الضروريات وهو ما من شأنه تقريب الخدمات للمواطن والتقليص من طول إجراءات التقاضي ومقاومة الفساد، وطالبوا في هذا الإطار برقمنة الخدمات الإدارية ورقمنة جميع أطوار التقاضي.

كما طالبوا في ذات السياق بالترفيع في حجم الانتدابات خاصة المتعلقة بالقضاة معتبرين أن العدد الكبير للملفات التي تحال على أنظار القضاة للبت فيها لا يمكن أن يؤدي في كل الحالات إلى محاكمة عادلة علاوة على ما ينجرّ عن ذلك من بطء في الفصل في القضايا.

كما دعا عدد آخر من النواب إلى توحيد الإجراءات القضائية نظرا لما تشهده المحاكم من اختلاف وتضارب في هذا المجال واعتماد البعض منها على قاعدة جريان العمل بالرغم من توفر القاعدة القانونية المعنية ووضوحها.

وفي ذات السياق أكّد عدد من النواب على ضرورة الإسراع في استكمال المشاريع المتعلقة سواء بتوسعة وتهيئة بعض المحاكم أو إحداث محاكم جديدة بعدد من الولايات والذي أصبح من الضروريات وذلك طبقا لمبدأ تقريب المرفق القضائي للمواطن بما من شأنه التخفيف من مصاريف وتكلفة التقاضي .

أما فيما يتعلق بالعقوبات البديلة، فقد طالب النواب بتفعيلها وتوفير الإعتمادات الضرورية لها واعتبروا أن إصدار 335 حكما يتعلق بتسليط عقوبة بديلة خلال سنة 2025 يعتبر محدودا، وطالبوا في هذا الإطار بتعميم مكاتب المصاحبة على جميع المحاكم، وأن يشمل العمل لفائدة المصلحة العامة جرائم استهلاك أو مسك المخدرات. وأكدوا أن تفعيل هذه الآلية يمكّن من الاستغناء عن العقوبات السجنية التي أثبتت التجربة عدم جدواها ومحدوديتها في الإصلاح والتقويم إضافة الى ما يمكن ربحه من تكاليف صيانة وتوسعة السجون.

كما اقترحوا الاستئناس بالقوانين المقارنة بما من شأنه تطوير وتعصير العقوبات البديلة.

وفي هذا الإطار تساءل عدد من النواب عن مدى تنسيق وزارة العدل مع باقي الوزارات والهياكل العمومية لتوفير الظروف الملائمة لتطبيق العمل لفائدة المصلحة العامة وعن استراتيجية الوزارة في التشجيع والحث في اتجاه الحكم بالعقوبات البديلة من قبل القضاة وعدم التوجه التلقائي والآلي للحكم بالعقوبة السجنية داعيين في هذا الصدد القضاة الى مراعاة الظروف المادية والاجتماعية لمرتكب الجريمة والى حجم الفعل الاجرامي وآثاره بما يؤدي الى أنسنة الأحكام القضائية على غرار ما هو معمول به في عديد القوانين المقارنة.

من جهة أخرى تطرق النواب إلى عديد المسائل المتصلة بسير المرفق العام القضائي حيث تساءل عدد من النواب وفي إطار استكمال إرساء بقية المؤسسات الدستورية عن تواصل الصبغة المؤقتة للمجلس الأعلى للقضاء وعن أسباب التأخر في تركيز المجلس الأعلى للقضاء باعتباره ضمانة لاستقلال القضاء وهو ما أثر سلبا على مردودية ونجاعة المرفق القضائي كما فسح المجال لسلطة الإشراف ممثلة في وزارة العدل في التدخل في نقل القضاة عبر مذكرات عمل لم تراعي الوضعيات الاجتماعية والظروف الخاصة للقضاة وفي ذلك مخالفة صريحة لأحكام الفصل 121 من الدستور الذي ينص في فقرته الأولى على أنه "لا ينقل القاضي دون رضاه ولا يعزل كما لا يمكن إيقافه عن العمل أو إعفاؤه أو تسليط عقوبة عليه إلا في الحالات التي يضبطها القانون..".

كما أثار عدد من النواب مسألة القانون عدد 41لسنة 2024 المؤرخ في 2 أوت 2024الذي نقح الأحكام المتعلقة بالشيك وما أحدثه من تراجع للحركة الاقتصادية خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وصغار الحرفيين داعين في هذا الصدد الى مزيد تفعيل الكمبيالة من خلال إكسائها بالقوة التنفيذية بما يساهم في دفع نسق المعاملات المالية والتجارية.

من جهة أخرى أثار عدد من النواب مسألة التنسيق والتشاور بين الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية على مستوى إصدار القوانين حيث لاحظ عديد النواب التأخر الكبير من قبل الوظيفة التنفيذية في إحالة مشاريع القوانين التي يتطلع اليها الشعب والتي من شأنها تحسين الوضع الاقتصادي وجلب الاستثمارات هذا علاوة على غياب التفاعل في ما يتعلق بطلب الزيارات الميدانية التي تقدم بها أعضاء لجنة التشريع العام لزيارة عدد من المحاكم والسجون و مراكز الإيقاف والتي لم تجد صدى الى حد هذا التاريخ.

وفي ردهم على جملة التساؤلات والملاحظات المقدمة من قبل السادة النواب اعتبر ممثلو وزارة العدل أن إصلاح وتطوير المرفق القضائي يتطلب اعتمادات مالية هامة علاوة على إصلاحات تشريعية كبرى وأن الوزارة وبالرغم من قلة ومحدودية الاعتمادات المخصصة ماضية قدما في انجاز عديد المشاريع المتصلة بتطوير المنظومة القضائية سواء على مستوى تحسين البنية التحتية للمحاكم أو إحداث محاكم جديدة بما يساهم في تقريب مرفق القضاء للمواطن أو على مستوى تطوير السياسة الجزائية بما من شأنه أنسنة الأحكام

القضائية والتقليص من الارتفاع الهائل لعدد المساجين وتحسين ظروف إقامتهم داخل السجون ومراكز الإيقاف.

وفي هذا الإطار اعتبروا أن رقمنة المرفق القضائي هي من أولى اهتمامات الوزارة وهي قد قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال بالرغم ممّا يتطلّبه ذلك من اعتمادات مالية كبيرة إضافة إلى خصوصية المرفق العدلي لما يتميّز به من تشعب للإجراءات خاصة الجزائية منها ، ممّا يتطلب وقتا طويلا لرقمنتها مشيرين الى أن سنة 2026 ستكون سنة التحول الرقمي بالنسبة لوزارة العدل. وأفادوا في هذا الصدد أنه تمّ تركيز منظومات المحاكمة عن بعد بعدد 12 محكمة استئناف و21 محكمة ابتدائية وعدد 6 محاكم نواحي و11 مؤسّسة سجنية.

وأشاروا إلى أنه يقع العمل حاليا على تركيز منظومات المحاكمة عن بعد ببقية محاكم الاستئناف (4) والمحاكم الابتدائية (7) والمؤسسات السجنية والإصلاحية (17) ومن المنتظر الانتهاء من الأشغال قبل موفى سنة 2025.

وبيّنوا أنّ آلية المحاكمة عن بعد من شأنها الحدّ من مصاريف تنقل وتامين المساجين مشيرين الى أن أكثر من 25000 موقوف تمّت محاكمتهم عن بعد.

وأضافوا أنّه تمّ تركيز منظومة الارشاد القضائي عن بعد وهي منظومة في طور الاستغلال تهدف الي توفير مآلات القضايا عن بعد وتعتمد على تقنية الواب. هذا إضافة إلى تطوير منظومة الأرشفة الالكترونية للأحكام ودفاتر عدول الاشهاد التي تمكن من رقمنة أصول الاحكام ودفاتر عدول الاشهاد، حيث تمّ تركيزها في 28 محكمة ابتدائية و10 محاكم استئناف ،كما تمت رقمنة اكثر من 4 مليون و300 الف حكم و حوالي 30 الف دفتر. وتمّ الشروع في برنامج تعميم منظومة الأرشفة الالكترونية بمحكمة التعقيب وباقي محاكم الاستئناف (6) وكافة محاكم النواحي والمحكمة العقارية وفروعها.

وأفاد ممثلو وزارة العدل أنه يقع العمل بداية من سنة 2026 على رقمنة الأحكام وقرارات ختم البحث وقرارات دوائر الاتهام بكافة المحاكم المذكورة

ومن ناحية أخرى بيّن ممثلو وزارة العدل أنه يقع حاليا إعداد دليل إجراءات لدى المحاكم بهدف التوحيد والقضاء على ما يعرف بجريان العمل.

وفيما يتعلق بالإنتدابات وإيمانا منها بأهمية ودور الموارد البشرية في النهوض بمرفق القضاء وتطويره أوضحوا أن الوزارة قامت بعديد الإنتدابات سواء بالنسبة للقضاة أو عدول الإشهاد وعدول التنفيذ وكتبة

المحاكم في إطار ما تسمح به الاعتمادات المخصصة لذلك علاوة على ما تعتزم القيام به من انتدابات صلب ميزانية 2026، حيث أن برنامج الإنتدابات لسنة 2026 سيكون في حدود 1213منهم 100 قاض و300 كاتب محكمة و446 عريف سجون.

وفيما يتعلق بالعقوبات البديلة بيّن ممثلو وزارة العدل أنها تتطلب اعتمادات مالية هامة إضافة الى معالجة تشريعية بما يسمح بتعميمها ومزيد تطبيقها وأوضحوا أن منظومة السوار الالكتروني لا تزال في طور التجربة حيث تم اقتناء ما يقارب 200 سوارا الكترونيا بكلفة 1,6 مليون دينار. وأضافوا أن الفئات المستهدفة في مرحلة التجريبية هم : المساجين المقيمين بالمستشفيات، المساجين الخارجين للعيادات الخارجية، المساجين الخارجين لحضور جلسات بالمحاكم، المساجين العاملين بالحضائر الخارجية بالسجون.وسيتم برمجة اعتماد السوار الالكتروني كتدبير بالنسبة الموقوفين تحفظيا وعقوبة بديلة للمحكوم عليهم.

أما بالنسبة للعمل لفائدة المصلحة العامة فقد تمّ إحداث مكاتب مصاحبة تتكون من موظفين تابعين لوزارة العدل مختصين في المجال الاجتماعي والنفسي والإداري ويعملون تحت الإشراف المباشر لقاضي التحقيق أو قاضي تنفيذ العقوبات حسب الحالة. وقد تم تفعيل 13مكتب مصاحبة بالمحاكم الإبتدائية بتونس، منوبة، سوسة، المهدية، صفاقس،القيروان، سليانة, والمحاكم الاستئنافية ببنزرت، باجة، المنستير ،قابس وقفصة. وأضافوا أنه 07 مكاتب مصاحبة بصدد التفعيل باعتبار انتهاء عملية التجهيز وتكليف الاعوان الخاصين بها بالمحاكم الابتدائية بأريانة، جندوبة، القصرين، بن عروس، سيدي بوزيد، نابل والكاف.

وفيما يتعلق بتطبيق القانون عدد 41 لسنة 2024 المتعلق بتنقيح وإتمام المجلة التجارية وما ترتّب عنه من آثار قانونية وواقعية، بيّن ممثلو وزارة العدل أن تطبيق هذا القانون سجّل نتائج إيجابية على مستوى الإفراج عن المساجين تمثلت خاصة في قيام عديد السجناء والموقوفين من أجل جريمة إصدار شيك دون رصيد بتسوية وضعياتهم القانونية بما أسفر عن انتفاع قرابة 63560 شخص انخرط في آلية الصلح بالوساطة، أما بالنسبة للموقوفين لم يتبقى إلا 222 سجين بين موقوفين (82) ومحكومين (192).

كما تمّ تسجيل ارتفاع لحجم التداول بالكمبيالات حسب أرقام واحصائيات مقدمة من البنك المركزي التونسي، حيث تطوّر من 800 ألف خلال السداسي الأول لسنة 2024 الى ما يفوق 2 مليون خلال السداسي الأول لسنة 2025، مقابل انخفاض حجم التداول للشيك وخلال نفس الفترة من 12 مليون إلى 4 مليون.

وفي ختام مداخلتهم بين ممثلو وزارة العدل أن الوزارة تعمل على رسم استراتيجية تقوم على رؤية متكاملة تهدف الى إصلاح شامل للمنظومة القضائية خاصة على مستوى السياسة الجزائية بما من شأنه ترشيد الزمن القضائي من خلال مراجعة النصوص التشريعية ذات الصلة وإنشاء محاكم جديدة والتقليص من عدد المساجين داخل السجون من خلال تفعيل العقوبات البديلة ومراجعة اختصاصات المحاكم.

قرار اللجنتين:

أنهت لجنة التشريع العام ولجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية النظر في مهمة العدل من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

رئيس اللجنة	**مقرّر اللجنة**
ياسر القورارى	**مليك كمون**